

Distr.: General
9 December 2011
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة السادسة والستون

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند ٥ من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية
المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ موجهتان إلى
الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من القائمة بالأعمال بالنيابة للبعثة المراقبة
الدائمة لفلسطين لدى الأمم المتحدة

هذه هي ثاني رسالة نبعث بها إليكم في غضون ٢٤ ساعة، ونهدف بها إلى لفت
الانتباه إلى الأعمال غير القانونية والاستفزازية التي تقوم بها إسرائيل، السلطة القائمة
بالاحتلال، في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. إن ما تمارسه إسرائيل ضد
الشعب الفلسطيني من عدوان عسكري واستعمار، ومن استفزاز وتحريض مستمرين، يزيد
من حدة التوتر على الأرض، مما يهدد بزعزعة استقرار الوضع على نحو خطير. وهذا يستلزم
تصحيحا عاجلا للوضع من جانب المجتمع الدولي الذي يجب عليه أن يتحرك لإعمال سيادة
القانون ووضع حد للانتهاكات الجسيمة التي ترتكبها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني.
إن فرص إحلال السلام مرهونة بالقيام بعمل جماعي من هذا النوع على الصعيد القانوني
والسياسي والأخلاقي، بواسطة جهات منها مجلس الأمن.

لقد أعلنت الحكومة الإسرائيلية بالأمس، في تحلّل آخر لتعنتها المدان، أنها ستبني
١٤ وحدة استيطانية إضافية في حيّ رأس العامود الفلسطيني بالقدس الشرقية المحتلة، إلى
جانب مصادرة ١٥٠ دونما من الأراضي الزراعية الفلسطينية في بلدة الخضر، جنوب بيت
لحم. وقد أصدرت السلطة القائمة بالاحتلال كذلك أوامر بدم ١٤ منزلا فلسطينيا في



قرية سوسيا في جنوب الخليل. وعلاوة على ذلك، أفيد بأن السلطة القائمة بالاحتلال ستُكمل هذا الأسبوع بناء الجدار حول مخيم الشوفات للاجئين في القدس الشرقية المحتلة. ومع الانتهاء من بناء هذا الجدار غير القانوني، سيصبح اللاجئون الموحودون في المخيم، والبالغ عددهم ٤٥ ٠٠٠ نسمة، معزولين ومحاصرين تماما، فلن يمكنهم دخول المخيم أو الخروج منه إلا من خلال نقطة تفتيش وحيدة، بل إنهم سيضطرون إلى العبور من هذه النقطة للوصول إلى سائر أنحاء مدينتهم نفسها. ويجب علينا بالتالي أن نكرّر تأكيد ما يلي: إن التأثير المدّمر لحملة الاستيطان الإسرائيلية غير القانونية، بكل تجلياته، لتأثيرٍ حسيم، سواء على أرض الواقع أو في ما يتصل بفرص إجراء مفاوضات سلام ذات مصداقية، أو بإمكانية تحقيق حل الدولتين على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧.

ومما لا شك فيه أن الاستعمار الإسرائيلي غير القانوني للأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، يقوّض بشكل خطير اتصال الأرض الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية، وسلامتها وقدرتها على الحياة. أما التأثير الذي يلحق بالقدس الشرقية المحتلة نتيجة للسياسات والتدابير التي تستهدف المدينة تحديداً، فهو التأثير الأشدّ. فبالإضافة إلى هدم المنازل وعمليات الإخلاء وأعمال الحفر غير القانوني في المواقع الدينية في المدينة المقدّسة، أصدرت السلطة القائمة بالاحتلال "أمرا" بأن يتمّ خلال أسبوع إغلاق جسر حشبي مؤدّ إلى مجمع المسجد الأقصى، ثالث أقدس الأماكن الإسلامية. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن باب المغاربة هو أحد المداخل الرئيسية للمسجد الأقصى، وأن دائرة الأوقاف الإسلامية هي المسؤولة عن إجراء ما تدعو إليه الحاجة من أعمال ترميم للجسر. ولا يمكن النظر إلى هذا القرار الأخير من جانب إسرائيل إلا كمحاولة لترسيخ سيطرتها على القدس الشرقية المحتلة أكثر فأكثر وتغيير طابعها وهويتها، في انتهاك واضح للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها القرارات التي اتخذها مجلس الأمن.

وبالإضافة إلى ما تقدّم، واصل المستوطنون الإسرائيليون خلال الساعات الأربع والعشرين الماضية حملة الترهيب الشعواء التي يشنّونها في الأرض الفلسطينية المحتلة. ففي مدينة نابلس بالضفة الغربية، أطلق مستوطنون إسرائيليون النار على رعاة فلسطينيين بالقرب من قرية يانون، وفي عصيرة القبليّة، حاصر مستوطنون منزلا ورشقوه بالحجارة وخرّبوه، بأن حطموا نوافذه ولطّخوا جدرانها بالطلاء. ويجدر التذكير بأنه يجري تمويل وحماية وتسليح حملة إسرائيل الاستيطانية غير القانونية والمستوطنين بواسطة الحكومة الإسرائيلية، فهي التي نقلت هؤلاء المستوطنين ومكنتهم من العيش في هذه المستوطنات غير القانونية في حرق حسيم للقانون الدولي، وبالأخصّ لاتفاقية جنيف الرابعة، وهي التي تسمح لهم بارتكاب هذه الجرائم ضد الفلسطينيين العزل في إفلات مطلق من العقاب. وإن خروج المستوطنين على

القانون، بما في ذلك ممارستهم للعنف الدامي والترهيب والتحرّش والتخويف ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم، يتم بتسهيل ومساعدة وتحريض من السلطة القائمة بالاحتلال التي تتحمّل المسؤولية الكاملة عن الوجود غير القانوني للمستوطنين وعن جميع أعمالهم غير القانونية.

وفي الوقت ذاته، واصلت السلطة القائمة بالاحتلال لليوم الثاني على التوالي شنّ هجماتها العسكرية على قطاع غزة، مما أسفر عن وفيات وجروح وأدى إلى بثّ الذعر في نفوس المدنيين الذين يعيشون في القطاع والبالغ تعدادهم ١,٥ مليون نسمة. واليوم، أودت ضربة جوية إسرائيلية أصابت سيارة قرب حديقة مزدحمة بوسط مدينة غزة بجياة اثنين من الفلسطينيين، أحدهما كاد رأسه أن ينفصل رأسه عن جسده والآخر قطعت أوصاله. وإلى جانب ما ألمّ بمن شهدوا هذا الهجوم الوحشي من صدمة نفسية، أصيب خمسة من المارة من جرّاءه، وبعضهم إصابته خطيرة.

وتقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية قانونية وأخلاقية مباشرة عن ضمان حماية السكان المدنيين الفلسطينيين الرازحين تحت الاحتلال الإسرائيلي وضمن التزام جميع الأطراف بمسؤولياتها المكرّسة في الميثاق والمحدّدة في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. ويجب على مجلس الأمن على وجه التحديد أن ينهض بما عليه من واجبات في هذا الصدد وإن يتخذ إجراءات جادة لمحاسبة إسرائيل على جميع ما ترتكبه من انتهاكات. ونحن نكرّر بناء على ذلك مناشدتنا المجتمع الدولي أن يولي الاهتمام الواجب للحالة الخطيرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وأن يضمن اتخاذ تدابير في الوقت المناسب لحمل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على الوقف الكامل لجميع ما تتبعه من سياسات غير قانونية وعدوانية ضد الشعب الفلسطيني وأرضه، بما في ذلك التوسّع الاستيطاني وأعمال العنف التي يرتكبها المستوطنون وعمليات الإعدام التي تتم بدون محاكمات واستخدام القوة المفرطة والمميّنة ضد الفلسطينيين وهدم المنازل، وعلى أن تلتزم أخيراً بالعمل على إحلال السلام، وإلا فلن تكن هناك أي فرصة لتحقيق حلّ الدولتين.

ونحن نرسل لكم هذه الرسالة على سبيل متابعة رسائلنا السابقة التي بلغ عددها ٤١٢ رسالة بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، منذ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وتشكل هذه الرسائل، المؤرخة من ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A/ES-10/540-S/2011/761) إلى ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ (A/55/432-S/2000/921) سجلاً أساسياً بالجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ضد الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ويجب محاسبة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال،

على جميع جرائم الحرب وأعمال إرهاب الدولة وانتهاكات حقوق الإنسان المنتظمة التي ارتكبت ضد الشعب الفلسطيني، وتقديم مرتكبيها للعدالة.

وسأكون ممتنة لو عملتم على توزيع نص هذه الرسالة كوثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فداء عبد المهادي ناصر

القائمة بالأعمال بالنيابة